تفاعلات

صعوبات الدستور

تكمن الصعوبات، التي يمكن أن تعترض طريق إعداد الدستور، في كون الوثيقة تحاول التوفيق بين جميع مطالب أطراف مؤتمر الحوار، وهنا يمكن أن يظهر التعارض ونقاط ضعف من خلال اختلاف التفسيرات التي كانت توضَع أثناء التوقيع على هذه المخرجات.ومن أبرز القضايا التي لم يتم حسمها، صلاحيات واختصاصات سلطات الأقاليم والدولة الاتحادية ونسبة استفادة الأقاليم من الثروات الطبيعية، إلى غير ذلك، لكنها في كل الأحوال، يمكن أن تمرر لصالح رؤية شبه توافقية، من خلال الاستعانة بالضغط الدولي والعقوبات تحت الفصل السابع.

• عادل الأحمدي

لا محاصصة لا خصومة

يحلم المواطن اليمني أن يرى رجال الأحزاب يقدمون مصالح أمتهم على مصالح المحاصصة ويجمعون الشمل ويرفضون الخصومة والكيد الحزبي لمصلحة اليمن ويتوحدوا أمام الخطر الداهم .

• احمد عبده ناشر

الطبخة السياسية

تتعامل النخب السياسية اليمنية، أحزاباً أو أفراداً، وعلى اختلاف انتماءاتها، سواء التي جرفتها الثورة، أو التي أعادت تدوير نفسها في مناصب جديدة، تتعامل مع بلادها كغنيمة، وبحسب الطبخة السياسية وشروطها؛إذ مررت هذه النخب، في تاريخها الطويل والموحل، مشاريع تدميرية كثيرة لفكرة الوطن والمواطنة المتساوية. وربما أكثر هذه المشاريع كارثيةً، وطرافة أيضاً، في تاريخنا اليمني، قرار تقسيم الغنيمة اليمنية إلى ستة أقاليم، وإقامة دولة اتحادية على أنقاض أحلام اليمنيين، وصدمة مراقبين كثيرين.

• بشرى المقطري

القوى السياسية في "محك" العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

في حلقة نقاشية حول العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ضوء مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل اكد وزير الأوقاف والإرشاد حمود عباد على أهمية المصالحة الوطنية بين جميع الأطراف وتفعيل وترسيخ العدالة وتجاوز حالة الانغلاق إلى مزيد من الاتفاق من أجل بناء الدولة المدنية الحديثة التي ينشدها الجميع..مشيرا الى أن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، المحك التاريخي الذي ستمتحن فيه القوى السياسية وكل الفئات الاجتماعية والشباب.

وأكدت رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد القاضي أفراح بادويلان أهمية وجود مصالحة وطنية وأن يقدم الجميع التنازلات لتطبيب النفوس وتضميد الجراح ،للوصول الى دولة مدنية حديثة تسودها العدالة..وقالت " بدون عدالة انتقالية لن نصل الى دولة مدنية ،ولن نبني وطنا والحقوق ضائعة والنفس مجروحة".

من جهته شدد على أهمية مناقشة مشروع قانون العدالة الإنتقالية وطرح الآراء والتصورات بقصد الإثراء والإنضاج لا بقصد الإعاقة والتعجيز.. لافتا إلى ضرورة إخراج القانون بصيغة توافقية وطنية تجسد الاجماع الوطني.

عضو لجنة صياغة الدستور ورئيس حزب الرشاد لـ«الثورة»:

بعض الأطراف تحاول عرقلة التسوية السياسية.. والمرحلة الأولى انتهت بنجاح

حوار / أسماء حيدر البزاز

رغم دعوته للتسامح وطي صفحة الماضي والتي حان وقتها - على حد تعبيره- إلا أن رئيس حزب الرشاد وعضو لجنة صياغة الدستور الدكتور محمد العامري يبدي مخاوفة من التحديات التي تواجه اليمن في المرحلة الانتقالية الثانية.. في حديثه لـ"الثورة" يشدد العامري على أهمية بسط الدولة نفوذها وانتشال السلاح من المليشيات المسلحة والتي تشكل خطراً على السلم الاجتماعي، باعتبار ذلك أهم تحديات مرحلة صياغة الدستور المؤسس لعقد اجتماعي جديد, مستنكراً الجرائم التي ارتفعت وتيرتها في الآونة الأخيرة مستهدفة القيادات والرموز السياسية والضباط والأفراد من منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، باعتبارها تستهدف تقويض الثقة بالجيش اليمني وتدمير روح الانتماء والتعاضد بين مكونات مؤسستي الدفاع والأمن، وعرقلة العملية السياسية في البلاد، كما تحدث عن عدد من القضايا نستعرضها في الحوار التالي:

- حان الوقت للتسامح وطي صفحة الماضي ونبذ الصراعات والنعرات المذهبية والمناطقية
- بعض الدول المانحة تربط مساعداتها بمطالب سياسية وأمنية
- القرار الأممي إجراء يعزز مسار عملية التسوية
- المليشيات المسلحة والاغتيالات واستهداف الجيش تقويض للتحولات السياسية
- وسائل الاعلام الحزبية تؤجج الخلافات السياسية بخطابها المتطرف

*** برأيكم ما التحديات التي تواجه مرحلة صياغة دستور الدولة الجديدة؟**

- هناك ثلاثة تحديات تواجهنا في هذه المرحلة يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط، أولها عدم قدرة الدولة على بسط نفوذها في جميع مناطق اليمن بالإضافة إلى وجود المليشيات مسلحة والتي تشكل خطرا على السلم الاجتماعي وعدم قدرة الدولة على التأمين المعيشي وتوفير وسائل العيش الأساسية لمواطنيها ,,الأمر الذي يجعل البلاد في وضع مضطرب تستغله بعض القوى الخارجة عن النظام والقانون في تحقيق مآربها .

سلسلة الاغتيالات

*** ارتفاع وتيرة الاغتيالات في الآونة الأخيرة واستهداف أفراد الجيش.. ما أبعاد ذلك ودلالته الزمنية ؟**

- لا شك أن زعزعة الوضع الأمني في البلاد وارتفاع وتيرة الاغتيالات واستهداف أفراد الجيش المقصود منها عرقلة المسار السياسي وإرباك المشهد الانتقالي بصورة عامة، وهذا يتطلب حسماً من الدولة في التعامل مع هذه العناصر التخريبية بكل قوة وكل من يمول مشاريعهم الإرهابية في البلاد، فهذه السلسلة المتشابكة والكثيفة والمتنوعة من الجرائم اغتيال أكبر عدد من القيادات والرموز السياسية والضباط والأفراد من منتسبي القوات المسلحة، والأجهزة الأمنية تستهدف تقويض الثقة بالجيش اليمني وتدمير روح الانتماء والتعاضد بين مكونات مؤسستي الدفاع والأمن، والقضاء على ثقة الشعب بحماة الوطن وحراس الشعب, وبغض النظر عن التسميات فإن جميع منظمات الإرهاب يجمعها هدف استراتيجي واحد، وإن اختلفت الأسباب والدوافع الداخلية والخارجية ، حيث يرون في وجود مؤسسة عسكرية وأمنية قوية ومتماسكة خطراً على مشاريعهم اللاوطنية.. ويرتبط توقيت تصاعد عمليات العنف بحجم الاختراقات والتوظيف المتبادل لهذا العنف بين الجماعات الإرهابية وبعض الأطراف السياسية التي تحاول جاهدةً عرقلة عملية الانتقال السياسي وفقاً لمخرجات الحوار الوطني، وعندما يقترب موعد تنفيذ الاستحقاقات الوطنية تكثف من عملياتها الإرهابية، وتنتقل من المناطق النائية إلى استهداف قلب العاصمة، يعزز من هذا الاندفاع الأرعن وجود حالة من التراخي والاختراق الأمني.

القرار الأممي

*** القرار الأممي لمعرقلي التسوية السياسية في اليمن.. كيف تقرأونه ؟**

- جاء هذا القرار للضغط على بعض الأطراف من محاولة الانقلاب على مخرجات الحوار أو عرقلة العملية السياسية وبمعنى آخر ان اليمن يمر بمرحلة صعبة اقتصادياً وأمنياً، وهنا لا بد من وقوف الأمم المتحدة أمام انهيار الدولة وما يسعى إليه البعض من إضعاف ومن ثم انهيار الدولة، وكون اليمن انهى مرحلته الأولى بنجاح الحوار الذي طالما وقفت الأمم المتحدة راعية له، وظلت تراقب نتائجه وتدعم مخرجاته، وأي فشل- لا قدر الله- هو فشل ليس لليمن فقط وإنما لذلك المشروع الأممي، ومن هنا نجد استشعار الأمم المتحدة بخطورة المرحلة ووجب عليها اتخاذ الاجراءات الاحترازية لعدم انهيار الدولة أمنياً واقتصاديا فاتخذت قراراً من أقوى القرارات التي اتخذتها عن الوضع اليمني، والقرار لا يعني شخصاً أو فئة أو جماعة بحد ذاتها، وإنما لكل من يقف أمام تنفيذ مخرجات الحوار, وهنا سيكون اتخاذ إجراءات تتناسب مع التطورات القادمة وخاصة في ظل التأكيد على أهمية وحيوية الوحدة اليمنية، طالما أن جميع القوى والمكونات السياسية هي من أفرزت تلك المخرجات خلال فترة تجاوزت ما تم تحديده من فترة زمنية.

المجتمع الدولي

*** كيف تقيمون دور المجتمع الدولي في هذه المر حلة ؟**

- للمجتمع الدولي دور فعال، سواء في المرحلة الانتقالية الأولى أو الثانية بدعم التحولات السياسية ورعايتها والإشراف عليها، لما يخدم مصلحة اليمن ومصلحة العالم نتيجة للموقع الاستراتيجي الهام لليمن، باعتبار استقراره صمام أمان للعالم، ومن ناحية ثانية الوهم والخزعبلات حول تقسيم وتشطير اليمن إنما هو وهم غير قابل للتطبيق خاصة أمام هذه الإرادة الدولية التي تهتم باليمن كدولة موحدة مع تنظيم العمل الإداري والاقتصادي والمشاركة الشعبية الواسعة في بناء اليمن الواحد وبمنافسة شديدة بين الأقاليم، وهنا نؤكد أن الحرص الشديد من المجموعة الدولية على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني سيقابله حرص من جميع المكونات السياسية، ليس تحت التهديد ولكن تحت حرص أن اليمن الواحد هو يمن للجميع وليس لفئة أو جماعة بحد ذاتها، وأن الوقت حان للتسامح وطي صفحة الماضي ونبذ الصراعات والنعرات المناطقية والمذهبية، ويتوجه الجميع بيد واحدة نحو بناء اليمن.

الدول المانحة

*** تأخر الدول المانحة في الإيفاء بالتزاماتها تجاه اليمن، هل يؤثر ذلك على مسار العملية السياسية ؟**

- في البداية ارتفعت حاجة اليمن للمنح و المساعدات الدولية في الفترة الأخيرة بسبب ارتفاع عجز الموازنة، وقد التزمت الدول المانحة بالكثير من الالتزامات نحو اليمن من أجل تغطية عجز موازنتها أحياناً أو لدفع الالتزامات المالية والتعويضات التي أقرها الحوار الوطني أو لتنفيذ مشاريع تنموية في اليمن, وقد أحجمت تلك الدول عن الإيفاء بالتزاماتها بسبب عدم التزام الجانب اليمني بمحاربة الفساد وبتطبيق معايير الشفافية الدولية، أو بسبب عدم قدرة الحكومات اليمنية المتعاقبة على تقديم خطط لمشاريع تنموية يمكن تنفيذها على أرض الواقع دون تعثر. وبالمقابل بعض الدول المانحة تربط مساعداتها المالية بمطالب سياسية وأمنية على اليمن تنفيذها مقابل هذه المساعدات، مما يحتم على الدولة اليمنية أن تضع برامج تنموية متوسطة وطويلة المدى لكي تتحرر من حاجتها لهذه المساعدات المشروطة لإتمام نجاح المرحلة السياسية وتشييد دعائم الدولة الاتحادية الجديدة.

الخطاب المؤجج

*** هل ترى بأن الخطاب الإعلامي يخدم التحولات السياسية ويلبي متطلبات المرحلة؟**

- وسائل الاعلام ذات شقين, الحكومية عليها مسئولية توجيه الرأي العام نحو ثقافة البناء وتعزيز روح الاصطفاف الوطني، وأن تبتعد عن طرح القضايا المؤججة للخلاف والصراع بين مختلف الأطراف والقوى التي تصب لصالح الملكية الفردية, وبالنسبة للإعلام الحزبي فللأسف دوره في هذه المرحلة سلبي للغاية، ليس لهم سوى تصيُّد العثرات والزلات بعيداً عن المصداقية والمهنية لتأجيج بؤر الصراعات والنزاعات, وهنا أدعو تلك الوسائل المضللة للحقائق إلى الكف عن تضليلها الإعلامي الذي لا يخدم التحولات التاريخية لليمن ويعيدها إلى مربعات العنف والاقتتال, وأن توجه خطابها لما يخدم مصالح الوطن العليا.

هوية الأقاليم

*** برأيكم, كيف يمكن تعزيز الهوية المشتركة في ظل دولة الأقاليم ؟**

- تعزيز الهوية اليمنية والوحدة الوطنية وغرس حب الانتماء المشترك في قلوب أبناء اليمن في ظل الدولة الاتحادية تكمن في طمس معالم وآثار الممارسات السياسية الخاطئة والابتعاد عن خلق مسميات مناطقية وضرب هذا بذاك، كذلك إعادة الحقوق والممتلكات والمظالم لأصحابها التي صادرته جماعات النهب والسلب وتعويض كل من تضرر من تلك الممارسات الهمجية وتقديم الاعتذار عن كل الأخطاء، وإصدار قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وضرورة إعداد برامج موجهة تعمل على إعادة التلاحم وغرس الانتماء الوطني والنزعة اليمنية البحتة وتلغي النعرات المناطقية، كذلك على الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تجعل الانتماء للهوية اليمنية من أول أبجديات عملها واهتماماتها، وجعلها ثقافة للمنتمين في جداول أعضائه.

تقسيم الثروات السيادية هل تسهم في تعزيز التكامل بين المركز والأقاليم؟

استطلاع/ أمل عبده الجندي

يرى خبراء الاقتصاد والأكاديميين أن مقومات الحياة وإن لم تخضع لدراسة علمية متوازنة في مشروع دولة الأقاليم المعلن عنها إلا أن توزيعها من الممكن أن يدفع نحو التكامل والتكافل والتعاون والتآزر وأن الدستور من سيحدد نسب التقاسم للثروات السياسية التي يرتبط بها معرفة نسبة مقومات الحياة كونها المصدر الرئيسي للاقتصاد المحلي فهل ستكون المعايير الدستورية دليلاً على عدالة التقسيم لمقومات الحياة..

• د.محمد الحميري

•القاضي رضوان العميسي

• د.علي القدمي

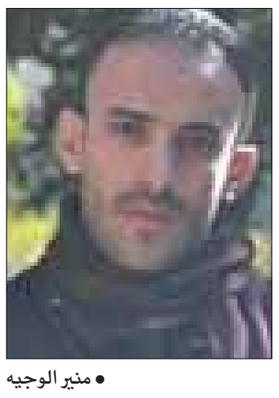

• منير الوجيه

الدكتور محمد عبدالله الحميري الخبير الاقتصادي والمحلل السياسي يرى توزيع مقومات الحياة في دولة الأقاليم بشكل متوازن، سيمثل أحد ضمانات الضغط الطبيعية والاقتصادية عند كافة أبناء وقيادات الأقاليم المنتمين لدولة يمنية اتحادية واحدة من أجل استمرار الحاجة لتكامل الأداء والتعاون بين مختلف أبناء الأقاليم اليمنية لتوفير كل متطلبات ومقومات الحياة، حتى لا ينفرد كل إقليم بما عنده ويستقل عن الأقاليم الأخرى، بمعنى أن هذا التقسيم الذي ربما راعى بعض الأسس والاعتبارات الأخرى، قد حقق بشكل أو بآخر هدف الحفاظ على الوحدة اليمنية بل وجعل من مسألة الحفاظ عليها حاجة مستمرة وضرورية، يشير الدكتور الحميري إلى ضرورة أن يسير العمل بالاتجاه الذي يخدم تطلعات ومصلحة أهل اليمن، فلقد أثبتت تجربة الوحدة اليمنية الراهنة والنضال من أجل تحقيقها في 22 مايو 1990 وأيضا منذ ما قبل ذلك التاريخ، أن قسما لا بأس به من اليمنيين ربما إذا شعروا بأنهم صاروا يعيشون في حالة واحدة فإنهم يبدأون التفكير في فكفكتها، بينما يعشق اليمنيون وحدة اليمن ويبذلون الغالي والنفيس في سبيل تحقيقها والوصول إليها عندما يشعرون أن وحدتهم غير محققة عمليا أو على أرض الواقع أو أنها في حالة خطر... من هنا أعتقد جازما بأن مقومات الحياة قد تم توزيعها بشكل يدفع نحو التكامل والتكافل والتعاون والتآزر، وأنه لم يتم توزيعها بشكل متوازن في مشروع دولة الأقاليم المعلن عنها.

الدستور وتقاسم الثروات

القاضي رضوان العميسي يرى بأن الدستور هو من سيحدد نسب التقاسم للثروات السيادية التي ترتبط بها معرفة نسبة مقومات الحياة كونها المصدر الرئيسي للاقتصاد المحلي، مضيفاً أنه حتى وإن لم يتم تناول التقسيم المذكور وإخضاعه للدراسة إلا أنه نتيجة محتومة في ظل الأخذ بنظام الأقاليم لأن تقسيم الثروات السيادية بين المركز والأقاليم من أهم سمات النظم الفيدرالية وتختلف نسبة هذا التقسيم من دولة إلى أخرى وكلما كان نصيب المركز من هذه الثروات أكثر كان التقسيم أعدل والعكس حيث يستطيع المركز إعادة توزيع الحصص التي يحصل عليها بين الأقاليم التي لا تمتلك تلك الثروات على نحو يحقق التوازن الاقتصادي وبالتالي الخدمي بين أبناء الشعب، وعلى ذلك إذا أخذ الدستور الاتحادي بهذا المعيار فسيكون ذلك دليلاً على عدالة التقسيم لمقومات الحياة (مستوى المعيشة ،التعليم ،الصحة ،المياه ،الكهرباء،...الخ والعكس صحيح، بمعنى أنه في حال حصلت الأقاليم على نسبة أكبر من الثروات السيادية فإن ذلك بلا شك سيؤدي إلى الفوارق المجتمعية الكبيرة على المستوى المعيشي والخدماتي بكل جوانبه.

طموحات منحصرة

الدكتور علي القدمي أستاذ مساعد في جامعة حجة كلية التربية والعلوم التطبيقية، يشير إلى أن التقسيم لم يخضع للدراسة العلمية من ذوي الاختصاص ...واعتمد على فرض الضرورة نظراً لتشابك وتعقد الملف السياسي ورسم الأقاليم سياسياً وألا يرتكز على أسس علمية واقتصادية تكاملية تشاركية في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة... فالمواطن اليمني انحصرت طموحاته في الجانب الأمني وتوفير الأمن الغذائي والصحي بينما شكل الحكم لم يقع في أولوياته.

معايير سياسية

منير الوجيه عضو مؤتمر الحوار الوطني يرى أن الأقاليم وزعت وكان العامل السياسي هو الأبرز ولم يكن المعيار الاقتصادي هو الأساس لأن هذا التوزيع الإداري الجديد جاء كجزء من الحل السياسي في الوقت الراهن في فضل وجود مشروع انفصالي في الجنوب ومشروع طائفي في الشمال فتم توزيع الأقاليم على أساس إفشال هذه المشاريع ولم يتم الخوض في التفاصيل وتوزيع الثروة وعلاقة الأقاليم وصلاحياتها وهذا ما سيحدده قانون الأقاليم، إلا أن للبعد الحضاري والثقافي دوراً كبيراً وسيتم بإذن الله تلافي الخطأ من خلال قانون يعمق الوحدة الوطنية وتعزيز مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية بين أبناء الوطن في كل الأقاليم.